الأمم المتحدة S/2005/272

مجلس الأمن

Distr.: General
26 April 2005
Arabic
Original: English

# التقرير نصف السنوي الأول المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

## أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) منذ أن قدمت إلى مجلس الأمن تقريري المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/777). ويقدم هذا التقرير تلبية لطلب مجلس الأمن بأن أواصل موافاته كل ستة أشهر بتقرير عن تنفيذ ذلك القرار، وهو الطلب المعرب عنه في بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36).

٢ – وقد قرر المجلس في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تأكيد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. وطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون بصورة تامة وعاجلة مع مجلس الأمن من أجل كفالة التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات الصادرة في هذا الصدد والمتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل لسيادته واستقلاله السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، جاء في القرار إن المجلس:

(أ) طالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

(ب) دعا إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

(ج) أيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضي لبنان؛

(د) أعلن تأييد عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها، يلتزم فيها بقواعد الدستور اللبناني الموضوعة بدون تدخل أو نفوذ أجنبي.

280405 280405 05-32257 (A)
*0532257*

وأعاد المجلس أيضا تأكيد مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

٣ - وفي تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خلصت إلى أن المتطلبات المبينة في القرار لم يتم الوفاء بها. وعملا بطلب المجلس المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أقدم هذا التقرير بشأن حالة تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

## ثانيا - معلومات أساسية

٤ - أوردت في تقريري السابق بإيجاز تاريخ لبنان السياسي المتصل بالموضوع محل النظر والحرب الأهلية المأساوية التي عصفت بالبلد في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ والخطوات المتخذة منذ ذلك الحين لتجاوز الانقسامات في المجتمع اللبناني وتخطي مخلفات الماضي.

٥ - وخلال الأشهر الستة التي انقضت منذ أن قدمت تقريري، ازداد الوضع في لبنان توترا، وتدهور بوجه خاص تدهورا كبيرا منذ بداية العام الحالي.

٦ - وعقب تمديد البرلمان اللبناني ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ومحاولة اغتيال الوزير السابق مروان حمادة التي لقي فيها شخص واحد مصرعه وأصيب شخصان آخران من بينهم السيد حمادة، استقال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وحل رئيس الوزراء عمر كرامي محل السيد الحريري، وشكّل حكومة جديدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكان الانطباع السائد على نطاق واسع بشأن حكومة السيد كرامي أنها حكومة تنظر بعين الرضا للوجود والنفوذ السوريين في لبنان. وترتب على ذلك أن حدثت جفوة بين الموالين لدمشق الذين يؤيدون حكومة السيد كرامي والذين يعارضون بشدة ما اعتبروه نفوذا ووجودا سوريين في لبنان يتجاوزان المدى.

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لقي رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وعشرون شخصا آخر مصرعهم في اعتداء إرهابي غاشم في وسط بيروت. وبناء على طلب مجلس الأمن (انظر S/PRST/2005/4)، أوفدت إلى لبنان بعثة بقيادة نائب مفوض الشرطة الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد للتحقيق في أسباب عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وملابساتها وتبعاتها، وأحلت تقرير البعثة إلى المجلس في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/203 و Corr.1). وقد جاء في ذلك التقرير أن الاغتيال فتح على ما يبدو أبواب

الاضطرابات السياسية، وأنه زاد الاستقطاب في الساحة السياسية إلى حد ينذر بالخطر. وتناول مجلس الأمن في قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥) النتائج الرئيسية التي وردت في التقرير، وطلب إليَّ أن أنشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في هذا العمل الإرهابي من جميع جوانبه، بما يشمل مساعدتها على تحديد هوية مرتكبيه وممولية ومنظميه والمتواطئين معهم.

٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، استقال رئيس الوزراء عمر كرامي خلال جلسة برلمانية عقدت لمناقشة حادث اغتيال السيد الحريري. وبعد عشرة أيام، طلب الرئيس لحود في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى السيد كرامي تشكيل حكومة جديدة. واشترط السيد كرامي لتشكيل تلك الحكومة الجديدة أن تنضم إليها المعارضة لتؤلف حكومة وحدة وطنية. وأعلنت المعارضة عددا من المطالب هي: إجراء تحقيق دولي مستقل في حادث اغتيال السيد الحريري؛ واستقالة رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية الذين حملتهم المعارضة مسؤولية الاغتيال؛ والانسحاب الكامل للقوات السورية المنتشرة في لبنان؛ وتشكيل حكومة محايدة تشرف على الانتخابات البرلمانية اللبنانية؛ وإجراء تلك الانتخابات دون تأخير، أي قبل نهاية أيار/مايو ٢٠٠٥. واستمرت جهود السيد كرامي لتشكيل حكومة جديدة، وكان من المتوقع على نطاق واسع أن يعلن رئيس الوزراء التشكيل الوزاري في ١٠ نيسان/أبريل. لكن السيد كرامي عجز عن تحقيق ذلك، فاستقال مرة أخرى في ١٣ نيسان/أبريل. وبعد يومين، وفي ١٥ نيسان/أبريل، عهد الرئيس لحود إلى نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة بعد أن اختاره ٥٧ عضوا من البرلمان مقابل ٣٨ عضوا أعربوا عن تفضيلهم لوزير الدفاع عبد الرحيم مراد. وقد لقي السيد ميقاتي في ذلك المساندة من جانب كتلة المعارضة. وأعلن السيد ميقاتي في ١٩ نيسان/أبريل تشكيل حكومته الجديدة المؤلفة من ١٤ عضوا. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء أن الانتخابات ستجرى في ٢٩ أيار/مايو. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، استقال اللواء جميل سيد المدير العام للأمن العام. وكان قد وضع نفسه من قبل هو واللواء علي الحاج تحت تصرف مكتب رئيس الوزراء.

٩ - وبدأ الشعب اللبناني يعرب عن آرائه السياسية علنا في مظاهرات متواترة جرى معظمها في وسط بيروت. وبعد عدد من الاحتجاجات التي نظمتها المعارضة، شهدت بيروت في ٨ آذار/مارس تجمعا حاشدا دعما للجمهورية العربية السورية ووجودها نظمه بصفة رئيسية حزب الله. وفي ١٤ آذار/مارس نظمت المعارضة مظاهرة أكبر في بيروت. وتجلى أيضا عدم الاستقرار المتزايد في الساحة السياسية اللبنانية في سلسلة من الانفجارات الموجهة على ما يبدو ضد أهداف مسيحية في بيروت وبالقرب منها. وفي ١٩ آذار/مارس، انفجرت سيارة مفخخة في بيروت، مما أدى إلى إصابة ستة أشخاص. وفي ٢٢ آذار/مارس

انفجرت قنبلة في مجمع تجاري في جونيه مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعة. وفي ٢٦ آذار/مارس، وقع انفجار ثالث من هذا القبيل أدى إلى مقتل شخصين وإصابة ثمانية أشخاص. وفي ١ نيسان/أبريل، أسفر انفجار رابع عن إصابة سبعة أشخاص على أقل تقدير. وقد دعوت، في تصريحات متكررة، حكومة لبنان إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة والحيلولة دون تدهور الوضع، وناشدت جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصار جهدها للحفاظ على استقرار لبنان ووحدته الوطنية. وأعربت أيضا عن اقتناعي بضرورة وقف موجة العنف الأخيرة والسماح للشعب اللبناني أن يقرر مستقبل بلده بمنأى عن العنف والترهيب. وقرب الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، نُظِّم في ١٣ نيسان/أبريل عدد من الأحداث العامة شاركت فيها فئات كثيرة من المجتمع اللبناني لتؤكد مجددا الوحدة الوطنية في لبنان.

## ثالثا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ – منذ أن قدمت إلى المجلس تقريري المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أحرزت الأطراف المعنية تقدما كبيرا وملموسا صوب تنفيذ بعض الأحكام الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفيما يتعلق بتنفيذ سائر أحكام القرار، لم تحرز الأطراف أي تقدم يذكر حتى الآن.

### ألف – انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة في لبنان

١١ – يطالب المجلس في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) جميع القوات الأجنبية المتبقية الانسحاب من لبنان.

١٢ – وفي تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ذكرت أن أقصى ما في وسعنا أن نؤكده هو أن القوات الأجنبية الوحيدة المنتشرة بأعداد كبيرة في لبنان هي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ القوات السورية. فالقوات الإسرائيلية، التي بقيت في الأراضي اللبنانية لفترة طويلة بعد الحرب الأهلية، انسحبت من كل الأراضي اللبنانية في أيار/مايو ٢٠٠٠ وفقا للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وذلك على نحو ما جاء في تقريري إلى المجلس في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590 و Corr.1)، وما أكده المجلس فيما بعد لدى تصديقه على تقريري والاستنتاجات الواردة فيه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21). وفي تقريري المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ذكرت أيضا أن مجموع القوات السورية الموجودة في لبنان، بما فيها مسؤولو الاستخبارات العسكرية غير المرتدين الزي العسكري، يناهز حسبما ذكرت الحكومة السورية ١٤ ٠٠٠ جندي سوري.

١٣ - وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ تعهد الرئيس السوري بشار الأسد في خطاب ألقاه أمام البرلمان السوري بأن الجمهورية العربية السورية ''ستسحب قواتها من لبنان في شكل كامل إلى سهل البقاع ثم إلى الحدود اللبنانية - السورية''.

١٤ - وأكد الرئيس الأسد هذه النية في ١٢ آذار/مارس في حلب عندما تعهد بسحب كل القوات وأجهزة الاستخبارات السورية من لبنان تطبيقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأعرب الرئيس الأسد أيضا عن التزامه المطلق بتنفيذ القرار بالكامل، وكرر لي خلال اجتماع في الجزائر العاصمة في ٢١ آذار/مارس وفي عدد من المكالمات الهاتفية تأكيد نواياه والالتزام الذي قطعه على نفسه. وقال لي الرئيس إن الانسحاب الكامل التام للقوات وأجهزة الاستخبارات السورية سيتم على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى ستنقل جميع القوات العسكرية وأجهزة الاستخبارات إلى سهل البقاع بحلول آذار/مارس ٢٠٠٥. وسينسحب عدد كبير من هؤلاء الجنود، ومن بينهم عناصر استخبارات - وهي تمثل، وفقا لما ذكرته السلطات السورية، زهاء ثلث جميع القوات السورية الموجودة في لبنان - من لبنان بالكامل خلال هذه المرحلة. وستؤدي المرحلة الثانية من الانسحاب إلى سحب جميع الأفراد العسكريين السوريين والعتاد وأجهزة الاستخبارات السورية بصورة كاملة وتامة. وعقب اجتماع سابق بين الرئيس السوري الأسد والرئيس اللبناني لحود ومصادقة اللجنة العسكرية السورية اللبنانية المشتركة في ٧ آذار/مارس على خطة الانسحاب على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى من الانسحاب السوري في ٨ آذار/مارس.

١٥ - وفي تكرار لتأكيد الالتزامات التي قطعت لي، أكد الرئيس الأسد ووزير الخارجية فاروق الشرع ونائبه وليد المعلم للأمم المتحدة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أن المرحلة الثانية من الانسحاب الكامل والتام لجميع القوات السورية والعتاد وأجهزة الاستخبارات السورية ستنجز في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل. وينطوي هذا الالتزام ضمنا على سحب جميع القوات الأمنية والمعدات السورية من لبنان وفاء بما يقتضيه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من انسحاب قوات الأمن السورية من لبنان. واجتمعت اللجنة العسكرية السورية اللبنانية المشتركة في ٤ نيسان/أبريل، وصادقت على المرحلة الثانية من الانسحاب السوري التام والكامل من لبنان الذي بدأ في ٧ نيسان/أبريل.

١٦ - وخلال اجتماعات ٣ نيسان/أبريل، أبلغتني أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية أن سوريا قامت، كخطوة أولى وتماشيا مع التزامها السابق، بنقل جميع قواتها في لبنان إلى سهل البقاع. وأعلنت أيضا أنها سحبت ٠٠٠ ٤ جندي إلى الجمهورية العربية السورية، وأنها أغلقت مكاتب الاستخبارات السورية في بيروت.

١٧ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وافتني حكومة الجمهورية العربية السورية برسالة (انظر المرفق) جاء فيها أنها أكملت سحب القوات السورية والعتاد العسكري وأجهزة الاستخبارات السورية بالكامل من لبنان وفاء للالتزامات التي قطعتها على نفسها لي ولما يقتضيه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في هذا الصدد. وحتى ذلك التاريخ، لم يتسن لي بعد التحقق من الانسحاب السوري الكامل؛ أو تأكيد أن حكم القرار الذي يطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان قد نُفذ. بيد أنني أوفدت، بموافقة حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان، بعثة من الأمم المتحدة للتحقق مما إذا كان قد تم سحب جميع القوات السورية والمعدات العسكرية وأجهزة الاستخبارات السورية من لبنان بصورة كاملة وشاملة. وستباشر هذه البعثة المتمثلة في فريق فني يتألف من خبراء عسكريين، عملها في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٥ نيسان/أبريل. وستنجز عملها وتقدم تقريرا لي في أسرع وقت ممكن. وقد طلبت إلى الحكومتين أن تتعاونا تماما مع هذه البعثة، وأن تمداها بكل ما يتوافر من معلومات ووثائق مهمة تتعلق بانتشار جميع القوات السورية والمعدات العسكرية وأجهزة الاستخبارات السورية في لبنان في السابق.

١٨ - وأكد لي ممثلو الحكومة اللبنانية أنه مع تقدّم انسحاب القوات السورية كانت القوات المسلحة اللبنانية تتولى تدريجيا المسؤولية في المناطق التي تم الجلاء عنها. وقد سبق لحكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية أن أبلغتاني بأن القلق يساورهما بشأن الاستقرار في لبنان بعد الانسحاب السوري الكامل من لبنان. ومع ذلك، أكد لي مسؤولون لبنانيون أن القوات المسلحة اللبنانية لديها القدرة اللازمة لضمان الأمن والاستقرار.

## باء - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٩ - أكد مجلس الأمن مجددا في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان. وطالب أيضا جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان سلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

٢٠ - وفي تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أعطيت وصفا للادعاءات المنتشرة على نطاق واسع في لبنان ومفادها أن الوجود العسكري السوري، الذي يشمل عنصرا ضخما من مسؤولي الاستخبارات الذين لا يرتدون زيا عسكريا، أتاح للجمهورية العربية السورية الهيمنة إلى حد كبير على الشؤون المحلية اللبنانية.

٢١ - لقد أوليت مسألة سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي الأولوية العليا في الجهود التي بذلتها على مدى الأشهر الستة الماضية. فاجتمعتُ بالرئيسين الأسد ولحود، وظللتُ على اتصال مباشر بممثلين آخرين رفيعي المستوى في البلدين وبأطراف أخرى معنية. قمت بذلك لقلقي من تزايد الاستقطاب السياسي المحلي في لبنان وتدهور الوضع الأمني. وأخذتُ في الاعتبار أيضا ما لانسحاب القوات العسكرية السورية، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات، من أثر على استعادة سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي. واعتبرت كذلك أنه من المهم إيلاء درجة عالية من الأولوية لهذا العنصر من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بسبب الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٥. فإجراء انتخابات حرة تتوافر فيها المصداقية وفق قواعد دستورية توضع دون أي تدخل أو تأثير أجنبي هو مؤشر رئيسي على سيادة أي ديمقراطية ووحدتها واستقلالها السياسي. وأخيرا، يشدد القرار بقوة على هذه المسألة بالذات إذ يدمج في صلبه بشكل صريح جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ويؤكد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد دستورية لبنانية موضوعة دون أي تدخل أو تأثير أجنبي.

**أجهزة الاستخبارات السورية في لبنان**

٢٢ - وصف العديد من المراقبين تدخل سورية في لبنان، الذي بدأ مع نشر القوات السورية في البلد في شهر أيار/مايو ١٩٧٦، بأنه يتخطى حدود الممارسة المعقولة لعلاقات التعاون أو الجوار. والتقرير الذي قدمته مؤخرا بعثة تقصي الحقائق في حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، الذي أعطى أيضا هذا الوصف، ناقش، فضلا عن ذلك، بعض جوانب العلاقات بين البلدين المتصلة بالحكم في لبنان.

٢٣ - وفي هذا السياق، تجدر بوجه خاص الإشارة إلى الالتزام الذي قطعته على نفسها لي حكومة الجمهورية العربية السورية في ٣ نيسان/أبريل بسحب جميع قواتها، وعتادها العسكري وأجهزة استخباراتها من لبنان في مهلة أقصاها ٣٠ نيسان/أبريل، وإلى الرسالة التي قدمتها لي الحكومة السورية في ٢٦ نيسان/أبريل، وذكرت فيها أنها أنجزت انسحابها الكامل والتام (انظر المرفق). كما أن حكومة سورية أعلنت في ٣ نيسان/أبريل أنها أغلقت مراكز الاستخبارات السورية في بيروت.

٢٤ - وقامت الأمم المتحدة بمعاينة موقع مقر الاستخبارات السورية في بيروت، بالقرب من فندق ''البوريفاج'' في ٥ نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، أظهر تحقيق أولي اضطلعت به الأمم المتحدة للتحقق من انسحاب القوات السورية في إطار المرحلة الأولى من خطة

الانسحاب بين ٨ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أن أجهزة الاستخبارات السورية قد أخلت بعض المواقع التي كانت تحتلها سابقا في أماكن مختلفة في جميع أنحاء البلاد[(١)]. وأكد التحقيق الأولي أيضا أن الحركة جارية لسحب القوات السورية من سهل البقاع إلى داخل سورية، تنفيذا للمرحلة الثانية من الانسحاب السوري الكامل والتام من لبنان.

٢٥ - وأكد لي بعض الدول الأعضاء، وأعضاء في المعارضة اللبنانية كذلك، أن الاستخبارت العسكرية السورية تتخذ لها مواقع جديدة في جنوب بيروت وفي أماكن أخرى، وتستخدم مقار الأحزاب المرتبطة بحكومة سورية فضلا عن شقق خاصة مستأجرة من الأفراد لخدمة أغراضها. وأكدت لي حكومتا لبنان وسورية أن هذا الأمر غير صحيح. كما أن ممثلي الحكومة اللبنانية وأفرقاء آخرين أكدوا أيضا أن صعوبات قد تنشأ في إنجاز الانسحاب الكامل لجميع الأشخاص المرتبطين بأجهزة الاستخبارات السورية في لبنان بسبب الروابط الأسرية التي أقامها المسؤولون السوريون في لبنان على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، ولوجود شبكة من المخبرين بين المواطنين اللبنانيين.

٢٦ - وستكون مهمة بعثة الأمم المتحدة التي أوفدتها إلى لبنان هي التحقق من أن جميع القوات والأعتدة العسكرية والأجهزة الاستخباراتية السورية قد سحبت منه.

**إرساء تمثيل دبلوماسي متبادل**

٢٧ - أشرتُ، في تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أنه لبنان والجمهورية العربية السورية ليس لديهما أي تمثيل دبلوماسي في عاصمة كل منهما. وقد أشار أعضاء سابقون في الحكومة اللبنانية إلى أن مكتبا تمثيليا لبنانيا أنشئ في دمشق في عام ١٩٧٠ كخطوة أولى نحو إقامة علاقات رسمية بين البلدين. ويُدعى أن هذا المكتب عمل حتى الثمانينات. ومكتب التمثيل السوري الذي جرى الإعداد لفتحه في بيروت لم ينشأ على الإطلاق.

٢٨ - وقد ناقشت هذه المسألة مع حكومتي البلدين، اللتين ذكرتا أنها مسألة ثنائية. لكنهما أكدتا لي أنهما تتطلعان إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين البلدين، عقب الانسحاب الكامل والتام للقوات السورية.

---

(١) زارت بعثة التحقق الأولي مواقع كانت القوات السورية منتشرة فيها سابقا في الأماكن التالية: في منطقة جبل لبنان، ضهر الوحش، عاليه، ضهر العبادية، بحمدون، المديرج؛ في شمال لبنان، المدفون، حامات/شكا، طرابلس (عدة مواقع)، دير عمار، المنية، القليعات، العريضة؛ وفي منطقة المتن، الدوار، عيرون، ضهور الشوير، بولونيا، المروج، مجدل ترشيش وترشيش؛ في سهل البقاع، قرب قرية سفري، وحول بعلبك (عدة مواقع)، دورس، وما بين بعلبك ودير الأحمر، قرب رياق، قرب قرية طليا، مكسة، وقب الياس.

**الانتخابات البرلمانية اللبنانية**

٢٩ - شدد مجلس الأمن في ديباجة القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي. وكما أوضحت أعلاه، تعد الانتخابات أيضا وسيلة لإعادة تأكيد السيادة الكاملة، والسلامة الإقليمية، والوحدة، والاستقلال السياسي في أي ديمقراطية كانت.

٣٠ - وتنتهي فترة ولاية البرلمان اللبناني في آخر أيار/مايو ٢٠٠٥. تبعا لذلك، من المقرر أن تجري الانتخابات البرلمانية في لبنان قبل ذاك التاريخ. وفي السياق الحالي في لبنان، اكتسب إجراء انتخابات حرة تتوافر فيها المصداقية في لبنان وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة دون تدخل أو تأثير أجنبي درجة أعلى من الأهمية والأولوية.

٣١ - وفي معرض الإعداد للانتخابات البرلمانية، وافقت الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الوزراء كرامي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على قانون انتخابي معدل، نص على دوائر انتخابية تقوم على أساس مناطق إدارية (القضاء)، وبدا أنه يمثل تسوية مقبولة لدى الحكومة والمعارضة على السواء[٢]. لكن التصويت على مشروع القانون، الذي كان مقررا إجراؤه في البرلمان في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لم يتم لأن البرلمان قرر بصورة عاجلة مناقشة تداعيات اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

٣٢ - وفي سياق استقالة الحكومة اللبنانية خلال تلك الجلسة وعجز السيد كرامي لمدة طويلة عن تشكيل حكومة جديدة، كان الوقت آخذا بالنفاذ بالنسبة لتنظيم الانتخابات وإدارتها قبل انتهاء فترة الولاية الحالية للبرلمان اللبناني. وقبل تقديم السيد كرامي استقالته مجددا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ألمح ما يُسمى بـ ''تجمع عين التينة'' مرارا إلى نيته سحب مشروع قانون الانتخابات المقدم من الحكومة الذي وافقت عليه حكومة السيد كرامي الأولى في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتقديم قانون انتخابات معدل ينص على اعتماد مبدأ التمثيل النسبي وتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المحافظات اللبنانية.

٣٣ - صرح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي أن حكومته ستكون ''رمزا للاعتدال والوحدة الوطنية''، وستكون لديها أهداف أساسية ثلاثة: التحضير للانتخابات البرلمانية القادمة، والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ومعالجة الوضع الاقتصادي وبناء الثقة بلبنان وفيما بين جيرانه بشأن حالة البلد.

(٢) بات اعتماد قانون انتخابي معدل ضروريا لأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في لبنان أجريت وفقا لقانون انتخابات استثنائي يقتصر تطبيقه على انتخابات عام ٢٠٠٠ فقط. فمنذ عام ١٩٩٦، يعتمد لكل انتخابات قانون جديد. وعدد الدوائر الانتخابية اختلف بين ١٩٩٢ (١٢) و ١٩٩٦ (١٠) و ٢٠٠٠ (١٤).

حتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لم يكن لدى لبنان بعد قانون للانتخابات البرلمانية. وقد تعهد رئيس الوزراء الجديد بتنظيم الانتخابات وإجرائها في موعدها، أي قبل نهاية أيار/مايو ٢٠٠٥، وشكل حكومة جديدة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مهمتها القيام بذلك.

٣٤ - وأبلغتني كل من الحكومة والمعارضة اللبنانية بأنه إجراء انتخابات حرة تتوافر فيها المصداقية يأتي على رأس أولوياتها. وينبغي إجراء تلك الانتخابات في موعدها وفقا لقانون للانتخابات يلقى قبولا واسع النطاق لدى الشعب اللبناني.

٣٥ - ولكفالة إمكانية إجراء تلك الانتخابات، استنادا إلى قانون للانتخابات يلقى قبولا واسع النطاق لدى مختلف المصالح السياسية اللبنانية بطريقة حرة تتوافر فيها المصداقية، وتجاوبا مع تصريحات الرئيس لحود ورئيس الوزراء ميقاتي، أناقش حاليا مع الحكومة اللبنانية إمكانية أن تقدم لها الأمم المتحدة بناء على طلبها مساعدة تقنية. وشجعت أيضا فكرة دعوة مراقبين حكوميين دوليين و/أو مراقبين غير حكوميين لمراقبة الانتخابات، وانتظر تلقي طلبا بهذا الشأن من الحكومة اللبنانية.

**انتهاك الطيران الإسرائيلي لسلامة لبنان الإقليمية**

٣٦ - منذ أن قدمت إلى المجلس تقريري المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والطيران الإسرائيلي ينتهك بانتظام سلامة الأراضي اللبنانية بتحليقه في المجال الجوي اللبناني. وتصر حكومة إسرائيل على زعمها أن عمليات التحليق هذه تتم لأسباب أمنية. و لم أتوان أنا وممثلي في المنطقة عن تكرار مناشدتنا لإسرائيل وقف عمليات التحليق تلك.

## جيم - عملية الانتخابات الرئاسية في لبنان

٣٧ - أعلن مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

٣٨ - وفي تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تناولت بالوصف عملية تمديد ولاية الرئيس لحود في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لمدة ثلاث سنوات.

٣٩ - وفي هذا التقرير أتناول المسألة المتصلة بعملية الانتخابات البرلمانية اللبنانية، المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٥ وفي سياق أحكام القرار المتعلقة باحترام وإقرار سيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي بصورة تامة.

## دال – بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية

٤٠ – في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أيد مجلس الأمن بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية. وطالب أيضا جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما، وعلى وجه الاستعجال، مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

٤١ – وذكرت في تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أن حكومة لبنان لم تبسط سيطرتها على جميع أراضيه.

٤٢ – وأظهرت حوادث عديدة وقعت خلال الأشهر الستة الأخيرة أن حكومة لبنان لا تمارس سيطرتها الكاملة على جميع أراضيه. بيد أن الحكومة اللبنانية أبلغتني بأنه ليس هناك ما يحول دونها وبسط سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية.

٤٣ – وعلى طول الخط الأزرق، لم يكن هناك تغيير ملحوظ في انتشار القوات المسلحة اللبنانية. وقد أقر ممثلون للحكومة اللبنانية بأنها لم تنشر بعد قوات في أقصى جنوب البلد. وكما قلت فإن هناك حاجة إلى عمل المزيد من أجل تلبية دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير ممتدة من أجل ضمان عودة السلطة الحكومية الفعلية في جميع أنحاء جنوب لبنان، وذلك بعدة طرق من بينها نشر قوات لبنانية مسلحة إضافية. وقد حثثت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على بذل أقصى ما في استطاعتها لضمان الهدوء وممارسة سيطرة كاملة على استخدام القوات في كامل أراضيها.

٤٤ – وعلى الرغم من أن الوضع على طول الخط الأزرق اتسم إلى حد كبير، في الأشهر الستة الأخيرة، بهدوء مشوب بالتوتر كانت هناك انتهاكات منتظمة، تسببت في بعض الأحيان في سقوط قتلى وجرحى. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تسبب انفجار عبوة ناسفة، زرعها حزب الله على جانب أحد الطرق، مستهدفا سيارة دورية عسكرية إسرائيلية في مقتل جندي في قوات الدفاع الإسرائيلية وجُرح ثلاثة آخرين، وأدت النيران التي أطلقتها في وقت لاحق دبابة ورشاشات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية إلى مقتل ضابط فرنسي يعمل في مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في لبنان وجرح زميل سويدي له. وقد أصدرت بيانا بشأن هذا الحادث والانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق، شجبت فيه التصعيد العسكري على طول ذلك الخط، وحثثت الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وذكرت حكومتا لبنان وإسرائيل بضرورة العمل على ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة في المنطقة. وفي ١٤ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فجّر حزب الله عبوات ناسفة بمحازاة الخط الأزرق، دون أن تتسبب، لحسن الحظ، في وقوع أي إصابات. وردا على هذه

الهجمات، شنّت إسرائيل فورا غارات جوية على أهداف لحزب الله في جنوب لبنان، أسفرت، حسبما أفادت به التقارير، عن جرح اثنين من المدنيين اللبنانيين. وفي تطور آخر مقلق، أطلق حزب الله في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ مركبة جوية بدون طيار من الجانب اللبناني للخط الأزرق إلى المجال الجوي الإسرائيلي، حلّقت كما ذُكر فوق الأراضي الإسرائيلية قبل أن تدخل مجددا جنوب لبنان وتهبط في منطقة الناقورة. وأطلق حزب الله مركبة جوية ثانية بدون طيار في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فاجتازت الخط الأزرق إلى الأجواء الإسرائيلية قبل أن تعود إلى قاعدتها في جنوب لبنان.

٤٥ - وقامت كذلك العناصر الفلسطينية المسلحة المتمركزة في لبنان بانتهاك الخط الأزرق من الجانب اللبناني. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أطلقت العناصر المسلحة الفلسطينية المتمركزة في لبنان صاروخا عبر الخط الأزرق على الأراضي الإسرائيلية، فانفجر في المنطقة المحيطة بشلومي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أطلقت عناصر فلسطينية مسلحة صاروخا من طراز كاتيوشا على إسرائيل. وعقب الهجوم الأخير، دعت الأمم المتحدة لبنان إلى ''مضاعفة جهوده من أجل ضمان الوقف الفوري للانتهاكات الخطيرة'' للخط الأزرق. ولقد سرّني أن ألاحظ أن السلطات اللبنانية نددت بالحادث علنا وبدأت تحقيقا بشأنه، ولكنني كررت دعوتي إلى حكومة لبنان لبسط سلطتها على جميع أراضيها من أجل منع مثل تلك الهجمات.

٤٦ - وبالنسبة لبسط الحكومة اللبنانية لسيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية التي جلت عنها القوات السورية، أبلغتني الحكومة اللبنانية بأن القوات المسلحة اللبنانية تتحمل تدريجيا المسؤولية عن المناطق التي تم الجلاء عنها. وأكدت لي الحكومة أن القوات المسلحة اللبنانية لديها القدرة الضرورية لضمان الأمن والاستقرار في المناطق التي تنسحب منها القوات السورية. وأعربت الحكومة، في نفس الوقت، عن عدد من الشواغل فيما يتعلق ببسط سيطرتها على سهل البقاع، حيث يبقى إنفاذ القانون والنظام مقيدا بعمليات السرقة المنظمة للسيارات، وتجارة المخدرات، والنزاعات القبلية، وعدم الاستقرار المنتشر حاليا بين عناصر الشيعة المحرومين من ضرورات الحياة.

٤٧ - وقد أعربت بعض الأطراف عن قلقها حيال قرار الحكومة الأخير بخفض مدة الخدمة للمجندين إلى ستة أشهر وزيادة حدود الإعفاءات الممنوحة مما يؤدي إلى خفض مجموع عدد الجنود اللبنانيين من ٠٠٠ ٦٥ في السابق إلى ٠٠٠ ٤٥ جندي بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، يتألفون من ٠٠٠ ٣٥ جندي محترف، و ٠٠٠ ٥ مجند و ٠٠٠ ٥ من المتطوعين الجدد.

وأبلغتني الحكومة بأنها تزيد النفقات الدفاعية من أجل إيجاد توازن مع خفض قوام القوات، وبأنها واثقة من أن زيادة الاحتراف في القوات المسلحة اللبنانية ستكون لها بالمثل آثار إيجابية.

## هاء – حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٤٨ – يدعو مجلس الأمن في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

٤٩ – وذكرت في تقريري إلى المجلس المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أنه على الرغم من الجهود الناجحة المبذولة من جانب الحكومة اللبنانية لخفض عدد المليشيات الموجودة في البلد بصورة ملموسة، ما زالت هناك عناصر مسلحة عدة. وذكرتُ أيضا أن أبرز تلك الجماعات هي حزب الله.

٥٠ – وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أقامت الأمم المتحدة حوارا مع بعض الأطراف ذات الصلة بشأن قضية حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ولكنها لم تصل بعد إلى نتائج عملية في هذا الصدد. والجدير بالملاحظة أن اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ يدعو شأنه شأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الحكومة اللبنانية.

٥١ – وبالنسبة لما في إمكاني أن أؤكده، لن يحدث أي تغيير ملحوظ في موقف حزب الله منذ أن قدمت إلى المجلس تقريري المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد تمسكت الحكومة اللبنانية بموقفها من حزب الله، على النحو المبين في ذلك التقرير، ومؤداه أن حزب الله حركة مقاومة تقاتل من أجل ''تحرير'' منطقة مزارع شبعا. غير أن هذا الموقف يتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وقد اعترف المجلس بصلاحية الخط الأزرق لأغراض تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية تطبيقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وينبغي لحكومة لبنان أن تستجيب لنداءات المجلس المتكررة التي تدعو الأطراف إلى احترام الخط الأزرق بكامله وبسط سيطرة حكومة لبنان وسلطتها وحدها دون منازع على جميع أراضي لبنان.

٥٢ – وكما ورد في الفقرة ٤٤ أعلاه، أبرزت أنشطة حزب الله على طول الخط الأزرق على مدى الأشهر الستة الأخيرة الحاجة إلى قيام الحكومة اللبنانية ببسط سيطرتها على جميع أراضي لبنان في ظل سلطتها وحدها دون منازع. وقد احتفظ حزب الله بتواجد ظاهر، ولا سيما قرب الخط الأزرق، من خلال شبكة من نقاط التفتيش المتحركة، والمواقع

والدوريات الثابتة. وقد أقام حزب الله علاوة على ذلك مواقع جديدة ونقاط مراقبة عديدة، بعضها بالقرب من مواقع الأمم المتحدة.

٥٣ - ويدير حزب الله أيضا حزبا سياسيا له ممثلون في البرلمان. وفي سياق الوضع السياسي الراهن في لبنان، أعرب قادة حزب الله عن استمرار التزامهم باستقرار لبنان ووحدته الوطنية، ولكنهم أكدوا تمسكهم بموقفهم المسلح إزاء إسرائيل في الوقت الراهن. على أنني لاحظت أيضا أن كبار ممثلي حزب الله قد بدأوا بالنظر في إمكانية نزع سلاح جماعتهم[٣].

٥٤ - إضافة إلى حزب الله، ذكرت في تقريري إلى المجلس، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن هناك جماعات فلسطينية مسلحة في لبنان. ولم يطرأ أي تغير ملحوظ على وضع هذه الجماعات منذ ذلك الوقت. وأكدت حكومة لبنان موقفها من هذه الجماعات على النحو المحدد في ذلك التقرير.

٥٥ - وأدى الوضع السياسي الذي يزداد توترا في لبنان إلى تشكيل وتسيير ما يُدعى بالجماعات الأهلية المسلحة. وهذه الجماعات ليست ميليشيات رسمية، ولكن تشكيلها قد يعني بداية العودة إلى أيام انتشار وجود الجماعات والميليشيات المسلحة في لبنان. وقد حذرنا من هذا التطور المقلق وناقشناه مع ممثلي حكومة لبنان، فأكدوا أنهم سيتخذون إجراء وقائيا.

## رابعا - ملاحظات

٥٦ - لم تُستوف حتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). بيد أن الأطراف المعنيين أحرزوا تقدما مهما وملحوظا نحو تنفيذ بعض الأحكام الواردة في القرار. ومن الأمور البالغة الأهمية الالتزام الذي قطعته لي حكومة سوريا على نفسها بسحب جميع قواتها، وعتادها العسكري وأجهزة استخباراتها من لبنان في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والرسالة التي وجهتها إلي، المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وذكرت فيها أنها أكملت سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية وأجهزة استخباراتها (انظر المرفق). ولم يُحرز تقدم بشأن تنفيذ الأحكام الأخرى من القرار.

٥٧ - ولقد وصل لبنان إلى منعطف حرج في تاريخه بعد الحرب الأهلية. وأعربت في تقريري الأخير إلى المجلس عن شعوري بأنه بعد أكثر من ١٤ عاما على انتهاء القتال وبعد نحو خمس سنوات من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، حان الوقت لجميع الأطراف المعنيين

(٣) في مقابلة مع صحيفة لوموند، نُشرت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن الأمين العام لحزب الله الشيخ نصر الله أن الجماعة ''مستعدة لمناقشة أي موضوعات مع الأحزاب اللبنانية الأخرى، بما في ذلك قضية أسلحة المقاومة الإسلامية''.

أن يضعوا جانبا ما تبقى من مخلفات الماضي، وأن ينهوا، بشكل قطعي، هذا الفصل المحزن من تاريخ لبنان.

٥٨ - ويشكل انسحاب القوات السورية والعتاد العسكري وأجهزة استخباراتها انسحابا كاملا وتاما خطوة كبيرة وهامة نحو تحقيق هذا الهدف وإنهاء التدخل الأجنبي الثقيل الوطأة الذي ميّز السياسات اللبنانية طوال عقود من الزمن. وخلال محادثاتي مع الرئيس الأسد، توصلت إلى اتفاق حول إرسال بعثة تحقق فنية تابعة للأمم المتحدة لتتحقق من صحة الانسحاب السوري الكامل (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وسوف أقدم إلى المجلس استنتاجاتي، استنادا إلى تقرير هذه البعثة، كإضافة لهذا التقرير لكي ينظر فيها.

٥٩ - إن الانسحاب الكامل والتام للقوات السورية والمعدات العسكرية وأجهزة الاستخبارات من لبنان تطبيقا للالتزامات التي قطعتها لي حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية وامتثالا كاملا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، يتطلب أيضا من حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية أن تعيدا تحديد العلاقة المميزة القائمة بينهما. وفي هذا الخصوص، أتوقع من البلدين أن يحرزا تقدما مهما نحو إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل وإضفاء الشكل الرسمي المناسب على علاقتهما المتميزة قبل أن أقدم تقريري المقبل إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٦٠ - وقد أعطيت في الجهود التي بذلتها طوال الأشهر الستة الماضية أولوية قصوى لانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وخصوصا سحب القوات السورية، ومسألة سيادة لبنان ووحدة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي. وركزت جهودي على مسألة الاستقلال بسبب تزايد الاستقطاب السياسي في لبنان وتردي الوضع الأمني. وكنت مهتما أيضا بما لتردي الوضع الأمني من تأثير على الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، كنت مهتما بشكل خاص بإجراء الانتخابات البرلمانية باعتبارها محكًّا لسيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي.

٦١ - ومما يدعو إلى بالغ الأسف برأيي أن تؤدي أزمة سياسية دامت ستة أسابيع في لبنان إلى إثارة شبح تأخير الانتخابات البرلمانية. فمن شأن هذا التأخير أن يُسهم في زيادة تفاقم الانقسامات السياسية في لبنان وتهديد أمن البلد واستقراره وازدهاره. وقد أبلغتني الحكومة اللبنانية والمعارضة كلاهما أنهما توليان أولوية قصوى لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي أن تجري هذه الانتخابات في موعدها واستنادا إلى قانون انتخابي يقبل به الشعب اللبناني على نطاق واسع. وفي هذا السياق، أُرحب بتعهد رئيس الوزراء ميقاتي بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

٦٢ - وكنت أناقش مع حكومة لبنان إمكانية قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة فنية بناء على طلبها كفالة لإجراء هذه الانتخابات بشكل حر وتتوافر فيه المصداقية. كما شجعت فكرة دعوة مراقبين انتخابات حكوميين دوليين و/أو غير حكوميين لمراقبة الانتخابات، وإنني أنتظر أن تقدم لي حكومة لبنان طلبا في هذا الخصوص.

٦٣ - وأحث جميع الأطراف المعنيين على الامتثال لكل متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) دون تأخير وأن ينفذوا تنفيذا كاملا هذا القرار وجميع القرارات الأخرى المتصلة باستعادة لبنان لوحدة أراضيه وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

٦٤ - وإنني لا أزال أعتقد أن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يجب أن يتم بطريقة تضمن على نحو أفضل استقرار ووحدة لبنان وسوريا والمنطقة بوجه عام. وفي هذا السياق، فإنني لا أزال ملتزما بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط في آخر المطاف.

٦٥ - وسأظل تحت تصرف مجلس الأمن وأقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى الأطراف لتنفذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا.

## المرفق

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وبالإشارة إلى تنفيذ الجمهورية العربية السورية لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، يتشرف بإحالة رسالة من فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، متصرفا باسم الحكومة السورية، يؤكد فيها الانسحاب الكامل للقوات السورية والجهاز الأمني والعتاد من لبنان إلى مواقعها في الجمهورية العربية السورية في ٢٦ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥.

وأرجو تعميم هذه الرسالة وضميمتها، باللغتين العربية والانكليزية باعتبارها من الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

(توقيع) فيصل **المقداد**
السفير
الممثل الدائم

## الضميمة

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥]

تود حكومة الجمهورية العربية السورية إبلاغكم رسميا أن القوات العربية السورية العاملة في لبنان بطلب لبناني وتفويض عربي، قد عادت بكامل قواتها العسكرية والأمنية ومعداتها إلى مواقعها في سورية هذا اليوم الموافق ٢٠٠٥/٤/٢٦، بعد أن استكملت انسحاباتها المتتالة التي بدأت منذ أعوام.

كما تود حكومة الجمهورية العربية السورية أن تؤكد لمجلس الأمن عبر هذه الرسالة، أن تنفيذ قواتها العسكرية والأمنية كل ما يتعلق بها من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ دون تأخير، إنما أملته حقيقة التزام سورية بميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها. وإن هذا الالتزام موثق في سجلات الأمم المتحدة، لا سيما خلال كافة مراحل الأزمات والنزاعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يحق لسورية بل من واجبها أن تلفت نظر مجلس الأمن إلى الدور الإيجابي الذي لعبته في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وفي الحفاظ على وحدة أرضه، والمساهمة إلى جانب بعض الدول الشقيقة والصديقة في تحقيق الوفاق الوطني في لبنان في ظروف بالغة التعقيد ومحفوفة بأشد المخاطر. كما يحق لسورية أن تشير أيضا إلى أن من بين أهم منجزاتها في لبنان التي تؤكد مصداقيتها وحرصها على رؤية لبنان دولة تتمتع بالسيادة والاستقلال، هو المساهمة الطوعية والقيّمة التي قدمتها سورية لبناء جيش وطني في لبنان يفخر به الشعب اللبناني بكل أطيافه.

السيد الأمين العام

السيد رئيس مجلس الأمن

في هذا اليوم، يحق لسورية التي قدمت نموذجا يحتذى به في الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أن تتوقع من مجلس الأمن أن يسجل هذا الحدث بما يتناسب مع أهميته، وأن تحث مجلس الأمن على بذل الجهود وإظهار ذات العزم والجدية لتنفيذ بقية قرارات مجلس الأمن وخاصة تلك المتعلقة بانسحاب القوات الإسرائيلية التام من الجولان السوري المحتل، ومزارع شبعا اللبنانية، ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وستكون سورية جاهزة

باستمرار للتعاون مع هذه الجهود الدولية، وستعمل على تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات من أجل إنجاحها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) فاروق **الشرع**
وزير الخارجية
الجمهورية العربية السورية